

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة ، ياسين العبداللات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

الممـيـز :

مساعد نائب عام الجنائيات الكبرى .

المـمـيـز ضـده :

بتاريخ ٢٠١٥/١٥/٥ تقدم الممـيـز بهذا التميـز للطـعن في القرـار الصادر عن محكـمة الجنـائيـات الكـبرـى رقم (٢٠١٤/٦٥٨) تـارـيخ ٢٠١٤/١٢/٢٩ المتضـمـن حـبسـ المـتـهمـ مـدـةـ تـسـعـةـ أـشـهـرـ وـالـرسـومـ مـحـسـوـبـةـ لـهـ مـدـةـ التـوـقـيفـ .

طالبـاً قـبولـ التـميـزـ شـكـلاًـ وـنـقـضـ القرـارـ المـطـعـونـ فـيـهـ لـسـبـبـ التـالـيـ :

- جاء القرـارـ المـطـعـونـ فـيـهـ مشـوـباًـ بـعـيبـ الخـطاـ فـيـ تـأـوـيلـ القـانـونـ وـتـقـسـيرـهـ وبـالـتـالـيـ فـيـ تـطـيـقـهـ عـلـىـ الـوـقـائـعـ ذـلـكـ أـنـ الفـارـقـ بـيـنـ القـصـدـ الـاحـتمـالـيـ وـالـخـطاـ يـتـمـثـلـ فـيـ خـلـوـ ذـهـنـ الجـانـيـ تـامـاًـ فـيـ الخـطاـ مـنـ حـصـولـ النـتـيـجـةـ الجـرمـيـةـ فـيـ حـينـ أـنـ مـسـؤـولـيـةـ الجـانـيـ فـيـ القـصـدـ الـاحـتمـالـيـ هـيـ مـسـؤـولـيـةـ مـغـامـرـ أـيـ أـنـ تـوـقـعـ حـصـولـ النـتـيـجـةـ وـمـعـ ذـلـكـ قـبـلـ بـالـمـخـاطـرـةـ وـأـقـدـمـ عـلـىـ الـفـعـلـ وـبـماـ إـلـاـقـ النـارـ بـشـكـلـ إـرـادـيـ وـوـسـطـ جـمـهـرـةـ مـنـ النـاسـ يـسـتـحـيلـ تـصـورـهـ دـوـنـ أـنـ يـكـونـ الجـانـيـ قدـ تـوـقـعـ حـدـوثـ النـتـيـجـةـ الجـرمـيـةـ إـنـ فـعـلـهـ وـالـحـالـةـ هـذـهـ إـنـمـاـ يـشـكـلـ جـنـايـةـ القـتـلـ بـدـلـالـةـ المـادـةـ (٦٤ـ)ـ مـنـ قـانـونـ الـعـقـوبـاتـ .

* تاري خ ٢٨/١٥/٢٠١٥ قدم مساعد رئيس النيابة العامة
مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً ونقضه موضوعاً.

५

بالتدقيق والمداولة يتبيّن أن النيابة العامة لدى محكمة الجنائيات كانت قد أحالت المتهم :

ليحاكم لدى تلك المحكمة بالتهم التالية:

- جنحة القتل القصد خلافاً للمادة (٣٢٦) عقوبات .
 - جنحة حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمواد (٣ و ٤ و ١١/د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر .
 - جنحة إطلاق عيارات نارية بدون داع خلافاً للمادة (١١/ج) من قانون الأسلحة النارية والذخائر .

تتلخص وقائع هذه القضية وكما جاء بإسناد النيابة العامة بأنه وبحدود الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم ٢٠١٣/٦/١٢ حضر المتهم لحفل زفاف ابن المغدور وفور دخوله أشهر سلاحاً نارياً (مسدس) غير مرخص قانوناً وأخذ يطلق النار منه وسط جمهرة من المُختلفين غير مُكترث لاحتمال إصابة أي منهم وقابل بذلك فأصيب المغدور فعلاً بعيار ناري مدخلة من يسار البطن واستقرَّ في يمين الصدر وأحدثَ خلال مساره إصابات في الأمعاء الدقيقة والحجاب الحاجز والرئة اليمنى ما نتج عنه نزف دموي وعُلِّ سبب الوفاة بإنتان الدم الناتج عن التهاب الغشاء البيريتوني نتيجة الإصابة بالمقذوف الناري وجرت الملاحة .

بasherت محكمة الجنائيات الكبرى الدعوى، وبعد استكمال إجراءات المحاكمة وما قدم فيها من بینات أصدرت وبتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٩ وفي القضية رقم ٢٠١٤/٦٥٨ حكمها المتضمن :

١ - عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل وحيازة سلاح

ناري بدون ترخيص خلافاً للمواد (٣٤٠ و ١١/د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر عملاً بالمادة (١١/د) من القانون ذاته الحكم عليه بالحبس مدة ثلاثة أشهر والرسوم ومصادرة السلاح الناري المضبوط .

٢ - عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة إطلاق عيارات نارية

بدون داعٍ خلافاً للمادة (١١/ج) من قانون الأسلحة النارية والذخائر عملاً بأحكام المادة ذاتها الحكم عليه بالحبس مدة ثلاثة أشهر والرسوم ومصادرة السلاح الناري المضبوط .

٣ - عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة الأولى بحق المتهم

من جنحة القتل القصد خلافاً للمادة (٣٢٦) عقوبات إلى جنحة القتل الخطأ خلافاً للمادة (٣٤٣) من قانون العقوبات عملاً بالمادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانته بهذه الجنحة بوصفها المعدل عملاً بذات المادة (٣٤٣) عقوبات الحكم عليه بالحبس مدة ستة أشهر والرسوم .

ونظراً لاسقاط الحق الشخصي من قبل ورثة المغدور عن المتهم والذي تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية لذا قررت المحكمة عملاً بأحكام المادة (١٠٠) عقوبات تخفيض العقوبة بحقه لتصبح الحكم عليه بالحبس مدة ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

٤ - عملاً بأحكام المادة (٧٢) من قانون العقوبات جمع العقوبات المحكوم بها
لتصبح العقوبة الحكمة عليه
بالحبس مدة تسعه أشهر والرسوم ومصادر السلاح الناري المضبوط
محسوبة له مدة التوقيف ، وحيث أمضاها موقوفاً الإفراج عنه فوراً ما لم
يكن محكوماً أو مطلوباً لداع آخر .

لم يرض مساعد نائب عام الجنائيات الكبرى بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن سبب التمييز الوجه المنصب
على تخطئة المحكمة في تأويل القانون وتفسيره وبالتالي في تطبيقه على الواقع .

وفي ذلك فإن محكمة الموضوع بمقتضى المادة (١٤٧) من الأصول الجزائية
الحرية التامة في الأخذ بما تقنع به من البيانات وطرح ما سواه بلا معقب عليها من
قبل محكمتنا في هذه المسألة الموضوعية طالما أن النتيجة المستخلصة سائغة
ومقبولة.

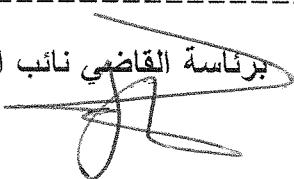
وفي الحالة المعروضة فإن محكمة الجنائيات الكبرى أصدرت قرارها المطعون
فيه بعد أن ثبت لها بأن المتهم بعد أن أطلق العيارين الناريين في الهواء في حفل
زفاف ابن المغدور وبعد أن أنهى أنسنة المسدس إلى الأسفل من أجل إفراغ وإخراج
الطلقة النارية من جوف المسدس وكان المغدور جالساً أمام المتهم فخرجت الطلقة
وأصابت المغدور في بطنه أدت بالنتيجة إلى وفاته نتيجة قلة احتراز المتهم في
محاولة إخراج الطلقة النارية وإهماله وعدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة .

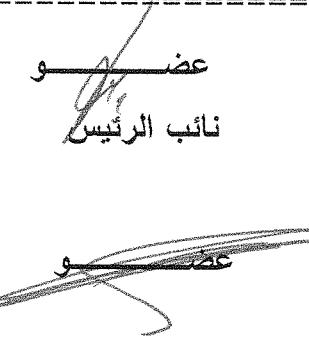
وحيث إن نيته لم تتجه في ذلك الوقت إلى إطلاق النار فإن فعله والحالة هذه
إنما يشكل كافة أركان وعناصر جنحة التسبب بالوفاة وليس جنائية القصد .

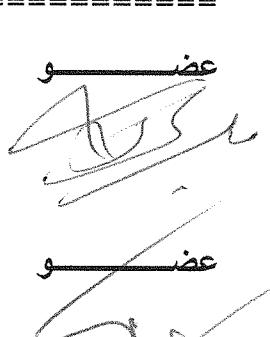
وحيث إن محكمة الجنابات الكبرى توصلت إلى هذه النتيجة فإننا نؤيدها بما توصلت إليه مما يتعين معه رد سبب الطعن .

ذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار
المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ١١ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٤/١ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس


عضو
نائب الرئيس


عضو


رئيس الديوان
د. ع. ب. ق